وزير النفط لـ«الوطن»: سندرس الموضوع مع الجهات المعنية ولا يوجد ما يمنع من إحداثها

خمسة آلاف جيولوجي ينتظرون إحداث نقابة لهم

الوطن- هيثم يحيى محمد

يشعر الجيولوجيون الذين يزيد عددهم عن خمسة آلاف أن الجهات الحكومية ذات العلاقة تتعامل مع مطلبهم المزمن المتمثّل بإحداث نقابة علمية مهنية لهم بمزيد من الإهمال والتطنيش واللامبالاة رغم أهمية هذه النقابة وضرورتها ورغم صدور توصية بإحداثها عن المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ورغم المتابعات والمطالبات المستمرة من إدارة الجمعية الجيولوجية السورية المحدثة عام ١٩٥٧ ومن نسبة كبيرة من الجيولوجيين حملة شهادات الإجازة والماجستير والدكتوراه الذين يعملون في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والتعليمية.

وقال عضو مجلس إدارة الجمعية الجيولوجية السورية باسل علي الخطيب: إن الجمعية ومنذ تأسيسها تعمل على تحقيق المطلب الأهم والأساسي للجيولوجيين وهو إحداث نقابة علمية مهنية ترعى شؤونهم وتجمع شملهم، وتشكل ضمانة اقتصادية وطنية بامتياز، مضيفاً: إن جهود مجالس إدارة الجمعية المتعاقبة فشلت في تحقيق هذا المطلب الموعود بتحقيقه ورغم توقيع ١٥٠ عضو مجلس شعب على مسودة مشروع قانون لإحداثها وتقديم المشروع للمجلس في دوره الثامن وأحيل لرئاسة الحكومة والقيادة المركزية، ولم ير النور بعد ذلك.

وعن الأسباب الموجبة لتأسيس نقابة للجيولوجيين أضاف الخطيب: الجيولوجيا مهنة علمية واقتصادية غايتها دراسة الأرض واستكشاف واستخراج ثرواتها لوضعها في خدمة التنمية، وإجراء الدراسات الجيو هندسية والزلزالية للمشروعات الإنشائية، بغرض تأمين سبل حمايتها من المخاطر الطبيعية ولما كان الجيولوجيون هم الممارسين لهذه المهنة في سورية، وقد تجاوز عددهم خمسة آلاف جيولوجي، ويعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والتعليمية، ويشكلون شريحة هامة من الكوادر الوطنية المتخصصة، ويقع على عاتقهم تنفيذ مهام علمية وتطبيقية على غاية من الأهمية.

وبين أن من المهام التي تقع على عاتقهم البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة كالنفط والغاز واستكشاف الثروات المعدنية واللامعدنية ومواد البناء وخامات الصناعة واستخراجها للاستخدام المحلي والتصدير، إضافة إلى التحري عن مصادر الثروة المائية واستثمارها لتأمين المياه اللازمة للشرب والري والصناعة والتنمية الزراعية وتنفيذ التحريات الجيو هندسية والزلزالية لخدمة القطاع الإنشائي، ودراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية الطبيعية، وتحديد أسباب نشوئها ووضع اقتراحات معالجتها أو تلافي وقوعها أو التخفيف من أخطارها على السكان والممتلكات.

وأضاف: وبناءً على ما تقدم وبالنظر إلى حساسية هذه المهام الملقاة على عاتق الجيولوجيين، وأهمية دور دراسات علوم الأرض في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع كالماء والغذاء والطاقة، فإنه من الضرورة بمكان العمل على إحداث نهضة علمية في مختلف فروع الجيولوجيا، ورفع مستوى الجيولوجيين وتطوير مؤهلاتهم العلمية والتنظيمية كي يكونوا في مستوى المسؤوليات الاقتصادية، وإن ذلك لن يتحقق بالشكل الأمثل ما لم يتم إحداث نقابة للجيولوجيين السوريين تكون بمنزلة تنظيم مهني علمي واجتماعي يعمل بالتعاون مع بقية النقابات والجهات الأخرى في الدولة.

من جهته وزير النفط والثروة المعدنية فراس القدور قال في تصريح لـ«الوطن» رداً على مطلب الجمعية: استقبلت رئيس الجمعية وبعض أعضاء مجلس الإدارة وطرحوا علينا فكرة إحداث نقابة للجيولوجيين، مضيفاً: طلبنا منهم جمع المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع ورفع مذكرة للوزارة لدراستها ومناقشتها مع الجهات المعنية علماً أننا من حيث المبدأ مع إحداث نقابة مهنية وعلمية للجيولوجيين حيث لا يوجد لدينا ما يمنع هذا الإحداث.

رجال إطفاء السويداء.. يخمدون الحرائق فمن يطفئ نيران شكواهم؟

إخماد أكثر من ٣٠ حريقاً في السويداء خلال ٢٤ ساعة

السويداء- عبير صيموعة

تمكن فوج الإطفاء في السويداء من إخماد ما يزيد على ٢٦٣ حريقاً خلال شهر أيار الماضي وبداية الشهر الحالي، حيث تم تسجيل أكثر من ٣٠ حريقاً منها خلال الـ٢٤ ساعة الماضية تنوعت بين أراض زراعية وقمامة وأعشاب يابسة وأشجار مثمرة ومنازل ومولدات كهربائية، كما طالت الحرائق إحدى الحصادات وإحدى المركبات.

وأشار قائد الفوج فادي الداود في تصريح لـ«الوطن» إلى استنفار عناصر الفوج بشكل كامل ودفع بكثير من أعضائه إلى قطع أيام راحتهم لمحاولة تغطية المناوبات على سيارات الفوج نظراً لنقص العناصر من سائقين الذي لا يتجاوز ١٠ عناصر يتناوبون فيما بينهم على ورديات، إضافة إلى نقص في عناصر الإطفاء الذي لا يتجاوز عددهم ضمن الفوج مع إدارة الفوج ٣٠ عنصراً.

ولفت إلى أنه رغم جميع تلك المهام والصعوبات وما يتعرضون له من مخاطر إلا أن عناصر الفوج حرموا من الكثير من حقوقهم وأولها تعويض طبيعة العمل وخاصة أنها تندرج تحت مسمى أعمال خطرة، إضافة إلى تحمل السائق مسؤولية سيارة الإطفاء التي يقودها في حال حدوث أي حادث نظراً لعدم وجود تأمين على عدد من سيارات الفوج فضلاً عن قيمة وجبة الغذاء التي لا تتناسب بالمطلق مع الأسعار ولا مع ساعات المناوبة، يضاف إليها النقص في معدات العمل وخاصة سلم حرائق الأبراج التي يفتقدها الفوج بالكامل، يضاف إليها أيضاً البدل النقدي للباس الذي لايكفي لتغطية اللباس المحدد بجاكيتات جلدية وبدلات وجزمات العمل وبدلات الخروج واللباس الرياضي والداخلي، موضحاً أن كل عنصر يحتاج إلى ما لا يقل عن مليون ليرة بدل لباس سنوي على أقل تقدير.

بدوره رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أوضح أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى حرمان عناصر الفوج من أبسط حقوقهم رغم الأخطار الكبيرة التي يتعرضون لها هو تبعيتهم للوحدات الإدارية، مبيناً أن عامل الإطفاء يحصل في السويداء على مبلغ لا تتجاوز قيمته لكل عامل ٩٠ ألف ليرة كبدل كساء «طبعاً بعد رفع بدل الكساء»، على حين عنصر الإطفاء في دمشق يحصل على أضعاف المبلغ.

وأوضح أن السبب يعود إلى أن عنصر الإطفاء في دمشق يتبع إلى فوج الإطفاء التابع أصلاً إلى المحافظة، على حين عنصر إطفاء السويداء فيتبع للوحدة الإدارية التي لا تمتلك أصلاً واردات لرفع مخصصات عناصر الإطفاء علماً أنه سبق لنقابة عمال المجالس المحلية أن قدمت عدداً من الطلبات لتتبع وحدات الإطفاء إلى المحافظة وصرف مخصصاتهم من الموازنة المستقلة مع الإشارة إلى أن تجهيز رجل إطفاء لاقتحام النار يحتاج إلى لباس خاص، على حين عناصر الإطفاء في السويداء يقتحمون النار بلباسهم العادي الذي يحتم بالضرورة الاهتمام بالتجهيزات الأساسية والضرورية للعناصر.

الأولى من نوعها في اللاذقية.. الحاضنة التراثية للحفاظ على المهن التراثية

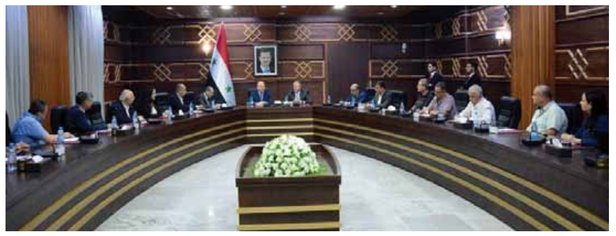

اتفاقية لإحداث حاضنة تراثية وسوق للمهن اليدوية في اللاذقية (عن الانترنت – أرشيف)

اللاذقية - عبير محمود

بيّن رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجرلي لـ«الوطن»، أهمية الاتفاقية مع وزارة السياحة لإحداث أول حاضنة تراثية وسوق للمهن اليدوية في حديقة البطرني ضمن المدينة، بما لذلك من تعزيز لجمالية الموقع والحفاظ على المساحات الخضراء، إضافة إلى ما يعود به بالفائدة على أصحاب المهن التراثية.

وأضاف زنجرلي: إن الحاضنة التراثية تعد الأولى من نوعها في المحافظة وتمتد على مساحة ٢٥٠٠ متر مربع ضمن حديقة البطرني، وتشتمل على صالات تدريب وعرض للمهن التراثية وقسم عرض دائم ومؤقت للمنتجات.

وأضاف رئيس بلدية اللاذقية: إنه ضمن الحاضنة ستتم إقامة فعاليات سياحية وتتضمن إنشاء مطعم بمستوى نجمتين يقدم خدمات جيدة للمواطنين.

من جهته، أكد مدير السياحة في اللاذقية فادي نظام لـ«الوطن»، أن الهدف من الاتفاقية مع مجلس مدينة اللاذقية الحفاظ على المهن التراثية من الاندثار والترويج لها كجزء من التراث الوطني، إضافة إلى العمل على أن تكون نقطة جذب سياحي تعبر عن التراث والعادات والتقاليد والمهن التي نعمل بها ونفتخر فيها.

وأشار نظام إلى أهمية الحاضنة التراثية لحماية المهن التراثية وترويج المنتجات الحرفية بالوقت نفسه بما يؤمن دخلاً مستقراً للحرفيين ويضمن استمراريتهم بالعمل كما يعزز خبراتهم وينقلها إلى الغير وبالتالي الحفاظ على التراث المادي واللامادي.

وأردف مدير السياحة بأن هناك أهمية إضافية للحاضنة التراثية لناحية إنشاء صالات تدريب سياحي مهني وإقامة دورات تدريبية قصيرة الأجل للاستفادة منها للمهتمين قبل دخول سوق العمل.

وبيّن نظام أنه ضمن الحاضنة التراثية تتم إقامة قسم سياحي يشتمل على صالات تدريب وعرض للمهن التراثية والمنتجات الحرفية وإقامة مطعم بمستوى نجمتين ضمن مضمون العقد، لافتاً إلى أن العقد يهدف للترويج وجذب المستثمرين لتكون نقطة جذب كما حاضنة مركز دمر بدمشق.

وأشار إلى وجود مهن تراثية كثيرة في اللاذقية تشتهر بها وسيتم العمل والتنسيق مع اتحاد الحرفيين لتحديدها ليكون هناك نموذج مميز للسوق وتصاميم تنفيذية، مشيراً إلى أن السوق الخاص بالمهن التراثية سيكون دائماً مفتوحاً للحرف كما في فعاليات سابقة وهذا ما يميزه بالنسبة لباقي المعارض وخاصة أنه في حديقة البطرني وقريب من المتحف الوطني والكورنيش والمنطقة معروفة بارتياد السياح بشكل عام.

ويوم الخميس الماضي، كانت وزارة السياحة وقعت مع مجلس مدينة اللاذقية اتفاقية لإحداث حاضنة تراثية وسوق للمهن اليدوية، بحضور وزير السياحة محمد رامي مرتيني ومحافظ اللاذقية هلال علي، وتمت الاتفاقية ضمن الجهود الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والحفاظ على المهن التراثية والموروث الثقافي من الضياع باعتبارها من الذاكرة الوطنية، حسب ما ذكر مرتيني.

اتهامات بالفساد لإحدى الجمعيات الفلاحية

اتحاد فلاحي القنيطرة: شكاوى المزارعين محقة لكن الوضع صعب ولن نحمي أي جمعية فاسدة

القنيطرة - خالد خالد

قدم فلاحو القنيطرة خلال الاجتماع الموسع لمجلس الاتحاد ومجالس الروابط التابعة لها طروحات جريئة، ومنها شكوى رئيس جمعية خان أرنبة السابق تحسين زيتون بأن فلاح القنيطرة ليس بخير وأن هناك أذرعاً للفساد ضمن أروقة الفلاحين، متسائلاً عن دور الرقابة والتفتيش في كثير من القضايا ومنها مادة السماد التي تم توزيعها على الجمعيات الفلاحية ولم تصل إلى الفلاح ووجود جداول تقيد باستلامه المادة، كما أن منحة الغراس المثمرة لم يتم توزيعها على الفلاحين، إضافة إلى أن كميات المازوت المخصصة للجمعيات الفلاحية كافية ولكنها لا تصل للفلاح.

وأكد الفلاح محمد حيمود أن المطالب نفسها تطرح في كل اجتماع ولكن لا تتم معالجة هموم ومشكلات الفلاح، منوهاً بوجود حالات للفساد في جمعية «خ. أ»، وذلك بأن رئيس الجمعية قام بتجريف عدة أراضي وقطع الأشجار منها وتأجير المعصرة الوحيدة بالمحافظة وذلك بمساعدة من مديرية الزراعة، مضيفاً: كما تم بيع مادة المازوت المدعوم للفلاحين بـ٨٢٠٠ من الجمعية المذكورة أعلاه.

ومن جانبه قال الفلاح حسن اليونس: إن أي حكومة بالعالم لا تدعم القطاع الزراعي فهي فاشلة وفلاحو القنيطرة لم يلمسوا الدعم من خلال الوعود التي أطلقت للزراعة، مبيناً أن الجرارات الزراعية لم تحصل إلا على كمية ١٠ ليترات فقط من المازوت من ١٢ نيسان الماضي، كما أن كيس السماد سعره ٤٤٠ ألفاً في حين الجمعية الفلاحية تبيعه بـ٤٦٠ ألفاً.

وطرح رئيس جمعية جباتا الخشب يوسف مريود مشكلة عدم مكافأة الفلاح على زراعة محصول القمح الإستراتيجي وعلى العكس فقد حرم من مازوت النقل وتم تخصيص ليترين لكل دونم قمح للحصاد، في حين الموسم الماضي كان ٥ ليترات، مؤكداً أن الفلاح غير قادر على تأمين المازوت من السوق السوداء لري الأشجار المثمرة والذي يزيد سعره على ١٨ ألفاً.

وأكد رئيس مكتب التسويق بالاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال أن جميع المطالب محقة ولكن الظروف التي يمر بها القطر صعبة نتيجة العقوبات القاسية ولكن الأمل قائم بأن الواقع في تحسن ملحوظ، منوهاً بأن بعض الطروحات فيها تهكم وتجريح بحق المنظمة والجمعيات الفلاحية ومن له شكوى فليتقدم بها والاتحاد لن يحمي أي رئيس جمعية فاسد، وسيتم إرسال لجنة مركزية من دمشق للوقوف على حالات الخلل والتجاوزات في جمعية «خ. أ».

وأضاف: لم تصدر أي تعليمات حول توزيع مادة المازوت من أجل نقل محصول القمح، ولكن تم تخصيص المازوت للحصاد فقط وبواقع ليترين لكل دونم.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن مادة المازوت التي تم توزيعها على جمعية خان أرنبة نتيجة مطالب الوفد الشعبي خلال لقائه بمحافظ القنيطرة وبموجب محاضر رسمية هي كميات فائضة من المازوت الصناعي وبسعر ٨٢٠٠ وليس ٢٢٠٠.

وتابع: أما بالنسبة لانخفاض كميات المازوت للجرارات الزراعية فالسبب انحصار المادة في الشهر الماضي، وزيادة الكميات مرتبط بتحسن توريد المادة، مشدداً على القناعة الكاملة في المحافظة بأن مازوت القنيطرة لأبناء القنيطرة، ولكن الجهات المعنية رفضت توطين المازوت وخاصة للجرارات الزراعية، ولذلك معظم الجرارات الزراعية من ريف دمشق ودرعا تحصل على مخصصاتها في القنيطرة.

وكشف مدير الزراعة رفعت موسى أنه سوف يتم افتتاح مركزين لتسويق القمح في الريف الجنوبي ومركز المحافظة، وحالياً هناك لجان وفي المراحل الأخيرة لقطف عينات عشوائية لتقدير كميات الإنتاج، مشيراً إلى أن المساحة المزروعة بالقمح تبلغ ٢٩٠٠ هكتار، وهناك حالات غرق للقمح البعل قدرت بنحو ٤٠ بالمئة نتيجة الهطولات المطرية في شهري كانون ونيسان، مضيفاً: أما بالنسبة لخطة الزراعات الصيفية فالمساحة ٢٧٨٠ هكتاراً، وتمت مخاطبة الوزارة لزيادة خطة الزراعات الصيفية.

من جانبه كشف مدير المصرف الزراعي محمد يوسف عن أن توزيع السماد الزراعي يتم عن طريق اللجنة ١٧ المشكلة لهذه الغاية، ومن خلال الجمعيات الفلاحية أو الترخيص الخاص بعد حصوله على الموافقات الكاملة، أما بالنسبة لتوقف بيع السماد للزراعات الصيفية فذلك بسبب التعليمات المركزية التي أوعزت بإيقاف توزيع المادة.

وأجاب محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران على تساؤلات الفلاحين، مستغرباً الانتظار من المؤتمر للمؤتمر لطرح الهموم والصعوبات التي تواجه عملية الإنتاج الزراعي، مطالباً الفلاح بطرق أبواب المسؤولين والمعنيين في المحافظة.

وأكد جمران وجود معاناة أمام الفلاحين وسوف تم متابعة جميع القضايا وحلها ضمن الإمكانات المتاحة، مضيفاً: علينا جميعاً أن نكون يداً واحدة لنصل للنتيجة المرجوة.